



تقدير حالة

تعميق أَسْرَلَة القدس في ظلّ حكومة
اليمين الدينيّ-القوميّ (2022 - 2026)

مازن جعبري

تشرين الأوّل 2026

دراسات
عن إسرائيل

دراسات عن إسرائيل
تشرين الأول 2026

تعميق أسْرلة القدس في ظلّ حكومة اليمين الدينيّ-القوميّ (2022 - 2026)
تقدير حالة

مازن جعبري

باحث ومستشار في قضايا القدس والشأن الإسرائيلي والتعليم والتنمية المجتمعية، حاصل على درجة الماجستير في الدراسات الإسرائيلية من الجامعة العبرية في القدس. عمل في جمعية الدراسات العربية وبيت الشرق في القدس

حقوق النشر محفوظة 2026
مدى الكرمل - المركز العربيّ للدراسات الاجتماعيّة التطبيقية
العنوان: شارع هميچنيم 90، حيفا
البريد الإلكتروني: mada@mada-research.org
رقم الهاتف: 04-8552035

مقدمة

تُعتبر القدس إحدى أكثر الساحات التي تتجلى فيها طبيعة المشروع الاستعماري الإسرائيلي، حيث تترجم تصوّرات السيادة والديموقرافيا والدين إلى سياسات قانونية وأمنية وتخطيطية ومؤسسية. فمنذ احتلال القدس الشرقية عام 1967، عملت إسرائيل على إعادة تشكيل المدينة عبر الضمّ، وتوسيع الحدود البلدية، والاستيطان، والسيطرة على التخطيط، وهدم المنازل، وتقييد المؤسسات الفلسطينية، والتدخل في التعليم.¹

ومنذ نهاية عام 2022، برز تسارع في سياسات الأسرلة والتهويد والقمع والتضييق في المناحي كافة، وخاصة في ما يخص المسجد الأقصى والبلدة القديمة، والهدم والتهجير، وتسوية الأراضي والملكية، والمؤسسات الفلسطينية، والاستيطان والبنية التحتية. وتبحث هذه الدراسة في ما إذا كانت هذه المرحلة تمثل تحوّلًا نوعيًا في أدوات أسرلة القدس وتهويدها، أم تسريعًا لمسارات قائمة ضمن مشروع أكثر تكاملًا بين القانون والأمن والتخطيط والمؤسسات.

سؤال البحث والفرضية

ترمي الدراسة إلى الإجابة عن السؤالين التاليين: إلى أي مدى أسهمت الحكومة الإسرائيلية السابعة والثلاثون برئاسة بنيامين نتنياهو، منذ تولّيها مهامها في 29 كانون الأول 2022، في تعميق سياسات أسرلة القدس وتهويدها؟ وهل تُمثّل هذه المرحلة تحوّلًا نوعيًا في أدوات الأسرلة والتهويد أم تسريعًا لمسارات قائمة؟

وتنطلق الورقة من فرضية مفادها أنّ حكومة اليمين الديني-القومي لم تُنشئ أدوات أسرلة القدس، بل رفعت وتيرتها في مجالات محدّدة، ووسّعت التنسيق بين أدوات الأمن والقانون والتخطيط والتمويل، وحوّلت بعض المشاريع والقرارات المؤجّلة إلى خطوات تنفيذية أكثر وضوحًا. وتُختبر هذه الفرضية مقابل احتمالين بديلين: أولهما استمرار السياسات السابقة دون تحوّل جوهري، وثانيهما تفاوت التسريع بين مجال وآخر. لذلك، تقارن الورقة اتّجاهات السياسات قبل الحكومة الحالية وما طرأ عليها منذ عام 2022، من خلال القرارات والجهات والصلاحيات والنتائج القابلة للرصد.

تبرير الإطار الزمني للدراسة

لا تفترض الدراسة أنّ سياسات أسرلة وتهويد القدس بدأت مع الحكومة الإسرائيلية السابعة والثلاثين، بل تنظر إلى ما بعد عام 2022 بوصفه مرحلة شهدت تسارعًا في سياسات قائمة منذ عام 1967. ويعود اختيار هذه الفترة إلى صعود ائتلاف يميني ديني-قومي مَنَحَ مكوّنات اليمين المتطرّف صلاحياتٍ أوسع في مجالات الأمن والاستيطان والتخطيط وإدارة القدس.² وقد انعكس ذلك في توظيف أكثر ترابطًا لأدوات القانون والأمن والتخطيط والميزانيات والتعليم لترسيخ السيطرة الإسرائيلية وإعادة

1. OCHA. (2011, March). East Jerusalem: Key Humanitarian Concerns. [OCHA](https://www.ocha.org/publications-and-outputs/east-jerusalem-key-humanitarian-concerns).

2. الكنيست. (2022، 26 كانون الأول). الاتفاق الائتلافي لتشكيل الحكومة السابعة والثلاثين بين كتلة الليكود وكتلة الصهيونية الدينية برئاسة بتسلئيل سموتريتش. [الكنيست](https://www.knesset.gov.il/press/2022/26_01_2022/26_01_2022_01.htm). [بالعبرية]

تشكيل العلاقة بين الفلسطينيين والمدينة. ومن ثمّ تقيس الدراسة التغيّر في وتيرة هذه السياسات وأدواتها ومستوى تكاملها المؤسسيّ، من خلال مقارنة ما قبل عام 2022 بما بعده استناداً إلى القرارات الرسميّة والمؤشّرات القابلة للرصد.

الصهيونية القوميّة والدينيّة والكهانيّة في الحكم تهدف إلى تعميق تهويد القدس

شكّل قيام حكومة نتنياهو السادسة، في نهاية عام 2022، نقطة تحوّل في مسار اليمين الإسرائيليّ؛ إذ جمعت، ضمن ائتلاف حكوميّ واحد، الصهيونيّة القوميّة المرتبطة بحزب الليكود، والصهيونيّة الدينيّة الاستيطانيّة، التي تنظر إلى السيطرة على الأرض بوصفها جزءاً من مشروعها العقائديّ، والتيار الكهانيّ المتمثّل في حزب "قوة يهوديّة"، الذي يدفع نحو تبني سياسات أكثر تشدّداً وإقصاءً تجاه الفلسطينيين. وأتاح هذا الائتلاف لهذه التيارات نفوذاً مؤسسيّاً واسعاً في صياغة السياسات الحكوميّة، ولا سيّما تلك المتعلّقة بالقدس.

ولا تعمل هذه المكوّنات بصورة منفصلة؛ إذ يوفّر الليكود الغطاء الحكوميّ والسياديّ، وتدفع الصهيونيّة الدينيّة نحو الضمّ والتوسّع الاستيطانيّ، بينما يمثّل التيار الكهانيّ الاتجاه الأكثر تشدّداً، وبخاصّة في شأن القدس والبلدة القديمة والمسجد الأقصى. وتكمن أهميّة هذه التركيبة في نقل توجّهات كانت أكثر هامشيّة إلى مواقع صنع القرار، بما فيها الوزارات والشرطة وأجهزة التخطيط، وربط الأيديولوجيا بصورة مباشرة بأدوات الدولة.³

وقد انعكس ذلك على إدارة ملفّات المسجد الأقصى، والهدم والإخلاء، وتسوية الأراضي، والمؤسّسات الفلسطينيّة، والتعليم والاستيطان، من خلال توظيف القانون والأمن والتخطيط والموارد العامّة لترسيخ السيطرة الإسرائيليّة وإعادة تشكيل الحيّز الفلسطينيّ.

3. مصطفى، مهتّد. (2026، نيسان). حزب الليكود في عهد نتنياهو الثاني: من يمين قوميّ-ليبراليّ إلى يمين متطرّف شعبيّ، وتداعيات ذلك على إسرائيل. دراسات عن إسرائيل - [مدي الكرمل](#).

الجدول (1): المكوّنات الأيديولوجيّة للائتلاف الحاكم وانعكاساتها على سياسات القدس بعد عام 2022

المكوّن	المرتكز الأيديولوجيّ	التمثيل الحكوميّ وأدوات التأثير	الانعكاسات على سياسات القدس
الصهيونيّة القوميّة (الليكود)	السيادة والأمن والدولة القوميّة	رئاسة الحكومة؛ الوزارات السياديّة؛ الكتلة البرلمانيّة؛ التشريع	ترسيخ السيادة الإسرائيليّة، وتوفير الغطاء الحكوميّ والتشريعيّ للسياسات المتعلّقة بالقدس
الصهيونيّة الدينيّة	السيادة والأمن والدولة القوميّة	وزارة الماليّة ووزير في وزارة الأمن والصلاحيّات المرتبطة بالإدارة المدنيّة، ووزارة الاستيطان، وأجهزة التخطيط	دفع مشاريع الاستيطان، وتسوية الأراضي، وتوسيع السيطرة المكانيّة وربط القدس بمحيطها الاستيطانيّ
التيّار الكهانيّ	التفوّق اليهوديّ وفرض السيطرة على الحيز العامّ والدينيّ	وزارة الأمن القوميّ والتأثير في عمل الشرطة	تشديد السيطرة في المسجد الأقصى والبلدة القديمة، ودعم مسيرة الأعلام، وتوسيع الإجراءات الأمنيّة تجاه الفلسطينيين

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على الاتّفاقيّات الائتلافية للحكومة الإسرائيليّة السابعة والثلاثين، ووثائق الكنيست، وقرارات الحكومة الإسرائيليّة ذات الصلة.

الأقصى، والبلدة القديمة: من السيادة الأمنيّة إلى إعادة تعريف المكان المقدّس

التحوّل من إدارة الأمن إلى إعادة تعريف المكان المقدّس

يُعَدّ المسجد الأقصى والبلدة القديمة من أكثر مناطق القدس حساسيّة في الصراع على السيادة، لتداخل الأبعاد الدينيّة والرمزيّة والسياسيّة فيهما. فمنذ احتلال القدس الشرقيّة عام 1967، أعلنت إسرائيل التزامها بـ "الوضع التاريخيّ القائم"، بالتوازي مع فرض سيطرة أمنيّة على مداخل المسجد ومحيطه وحركة المصلّين.⁴

إعادة تشكيل الوضع التاريخيّ القائم في المسجد الأقصى

مع صعود حكومة اليمين الدينيّ-القوميّ والكهانيّ بعد عام 2022، اتّخذ هذا المسار طابعًا أكثر وضوحًا؛ إذ لم يُعَدّ يقتصر على الاقتحامات أو القيود الأمنيّة، بل امتدّ إلى إعادة تشكيل الوضع التاريخيّ القائم

4. Berkovits, Shmuel. (2025). The Risk of Changing the Status Quo on the Temple Mount. [INSS Strategic Assessment](#). Pp. 1– 3.

تدرّجياً. وتجلّى ذلك في اتّساع حضور الجماعات اليهوديّة داخل المسجد، والتساهل مع أداء الصلوات والطقوس اليهوديّة وتوفير الحماية الشرطيّة لها، إلى جانب تشديد التحكّم في وصول الفلسطينيين إلى المسجد.⁵

الجدول (2): أبرز مظاهر إعادة تشكيل الوضع التاريخيّ القائم في المسجد الأقصى بعد عام 2022

المجال	حتّى عام 2022	منذ عام 2022	الدلالة التحليليّة
الاقتحامات	اقتحامات متكرّرة تقودها جماعات دينيّة تحت حماية الشرطة	اتّساع نطاق الاقتحامات، وزيادة انتظامها، وربطها بالخطاب الحكوميّ والدينيّ	انتقال الاقتحامات من ممارسة متكرّرة إلى أداة أكثر انتظاماً في إنتاج الحضور اليهوديّ داخل المسجد
ال صلاة والطقوس اليهوديّة	قيود رسميّة معلنة على الصلاة اليهوديّة، مع حدوث خروق متفرّقة	تساهل متزايد مع أداء صلوات وطقوس يهوديّة داخل ساحات المسجد	تحويل ما كان يُعامل بوصفه خرقاً إلى ممارسة يجري التساهل معها وحمايتها
دور الشرطة	تأمين المداخل وتنظيم الدخول والتدخّل خلال التوتّرات والمناسبات	حماية الممارسات اليهوديّة، وتقييد دخول الفلسطينيين، وتوسيع الإبعاد والتحكّم في الوصول	انتقال الشرطة من ضبط الأمن إلى المشاركة في إدارة السيادة الدينيّة داخل المكان
دور الأوقاف الإسلاميّة	استمرار الإدارة الدينيّة للأوقاف ضمن سيطرة أمنيّة إسرائيليّة على المداخل والمحيط	تدخّل أوسع في حركة الموظّفين والمصلّين، وتقييد بعض وظائف الأوقاف وصلاحيّاتها العمليّة	تراجع القدرة العمليّة للأوقاف على إدارة المكان بصورة مستقلّة
الوضع التاريخيّ القائم	إعلان رسميّ عن احترام الوضع التاريخيّ القائم مع خروق متكرّرة	تراكُم إجراءات تُحوّل الاستثناءات إلى ممارسات شبه اعتياديّة	إعادة تشكيل الوضع التاريخيّ القائم بالممارسة، دون إعلان رسميّ بإلغائه

المصدر: إعداد الباحث بالاستناد إلى: دراسة وليد سالم بشأن الوضع التاريخيّ القائم في المسجد الأقصى.⁶ ولا تقتصر هذه التحوّلات على المسجد الأقصى، بل تمتدّ إلى الحيّز المحيط به في البلدة القديمة؛ إذ تعكس مسيرة الأعلام -ولا سيما تلك التي تجري عبر باب العمود والحيّ الإسلاميّ- توظيف الفضاء العام لإظهار السيادة الإسرائيليّة وتعزيز حضورها في قلب المناطق الفلسطينيّة.

من الإدارة الأمنيّة إلى إعادة تشكيل السيادة على المسجد الأقصى

وفي هذا الإطار، تعكس المساعي الإسرائيليّة لتقليص الدور الأردنيّ في إدارة المسجد الأقصى انتقال الصراع من التحكّم الأمنيّ في الوصول إلى إعادة تشكيل منظومة إدارة المكان وصلاحيّات القائمين

5. Reuters. (2024, July 24). Netanyahu says no change at Al-Aqsa after Ben-Gvir's remarks. [Reuters](#).

6. سالم، وليد. (2025). المسجد الأقصى المبارك بين الحق الحصري للمسلمين والوضع الراهن بين الأطراف، وتفاوت الحقوق على طريق التهويد. *شؤون فلسطينية*، العدد 294.

عليه. ويرتبط ذلك بصعود الصهيونية الدينية والتّيار الكهانيّ إلى مواقع صنع القرار؛ إذ ينظران إلى الأقصى بوصفه محورًا للصراع على السيادة والهويّة. ومن هنا تتحوّل الاقتحامات والطقوس اليهوديّة ومسيرة الأعلام والخطاب حول "جبل الهيكل" إلى أدوات سياسيّة لإعادة تعريف المكان، وبخاصّة عندما تحظى بدعم مؤسّسات الدولة أو بحمايتها.⁷

الجدول (3): مقارنة متوسّط أعداد المقتحمين للمسجد الأقصى قبل الحكومة الحاليّة وفي عهدها

الفترة	المتوسّط السنويّ لعدد المقتحمين	الدلالة
2018-2022	32,057 مقتحمًا سنويًا	فترة المقارنة المرجعيّة
2023-2025	55,731 مقتحمًا سنويًا	ارتفاع المتوسّط في عهد الحكومة الحاليّة
التغيّر	+73.8%	ارتفاع متوسّط الاقتحامات بعد عام 2022: حتّى باستبعاد سنة 2020 الاستثنائيّة يبقى الارتفاع بنسبة 57.3%

المصدر: إعداد الباحث استنادًا إلى بيانات دائرة الأوقاف الإسلاميّة في القدس، كما وردت في التقارير السنويّة لمؤسّسة القدس الدوليّة للأعوام 2018-2025.⁸

دلالات التحوّل

تكشف التحوّلات التي شهدتها المسجد الأقصى والبلدة القديمة بعد عام 2022 على حدوث انتقال في السياسة الإسرائيليّة من إدارة أمنيّة للمكان إلى إعادة تشكيله دينيًّا وسياديًّا، من خلال توظيف أدوات الدولة لإعادة تعريف الوضع التاريخي القائم تدريجيًّا. ولم يجر ذلك عبْر إعلان قانوني أو سياسي صريح، بل من خلال تراكم إجراءات أمنيّة وإداريّة تتعلّق بالوصول إلى المسجد، والطقوس الدينيّة، وإدارة الفضاء المحيط به.

7. Edroos, Faisal; Mathews, Sean; & Masarwa, Lubna. (2026, May 25). US and Israel 'actively working' to strip Jordan of Al-Aqsa custodianship, sources say. [Middle East Eye](#).

8. مؤسّسة القدس الدوليّة. (2018). حال القدس 2018. [مؤسّسة القدس الدوليّة](#); مؤسّسة القدس الدوليّة. (2019). حال القدس 2019. [مؤسّسة القدس الدوليّة](#); مؤسّسة القدس الدوليّة. (2020). حال القدس 2020. [مؤسّسة القدس الدوليّة](#); مؤسّسة القدس الدوليّة. (2021). حال القدس 2021. [مؤسّسة القدس الدوليّة](#); مؤسّسة القدس الدوليّة. (2022). حال القدس 2022. [مؤسّسة القدس الدوليّة](#); مؤسّسة القدس الدوليّة. (2023). حال القدس 2023. [مؤسّسة القدس الدوليّة](#); مؤسّسة القدس الدوليّة. (2024). حال القدس 2024. [مؤسّسة القدس الدوليّة](#); مؤسّسة القدس الدوليّة. (2025). حال القدس 2025. [مؤسّسة القدس الدوليّة](#).

الجدول (4): التحوّل في إدارة المسجد الأقصى والبلدة القديمة بعد عام 2022

قبل عام 2022	بعد عام 2022	دلالة التحوّل
التركيز على إدارة الأمن واحتواء التوتّرات مع الالتزام المعلّن بالوضع التاريخيّ القائم	توظيف أدوات الدولة لإعادة تشكيل الوضع التاريخيّ القائم بصورة تدريجيّة	الانتقال من إدارة الأمن إلى إعادة تعريف المكان المقدّس
اقتصار الاقتحامات على إطار أمنيّ مع تقييد أداء الطقوس اليهوديّة رسميًا	اتّساع حضور الجماعات اليهوديّة والتساهل مع أداء الطقوس اليهوديّة تحت حماية الشرطة	تأكّل تدريجيّ في الوضع التاريخيّ القائم دون إعلان رسميّ بتعديله
اقتصار إدارة الملفّ بصورة رئيسيّة على الأجهزة الأمنيّة	انخراط الحكومة والوزارات والشرطة في إدارة المسجد الأقصى والبلدة القديمة	انتقال الملفّ من الإدارة الأمنيّة إلى مستوى السياسة الحكوميّة
التعامل مع المسجد الأقصى والبلدة القديمة بوصفهما ملقّين منفصلين نسبيًا	تكامل إدارة المسجد الأقصى مع سياسات السيطرة على البلدة القديمة (نحو: مسيرة الأعلام؛ إعادة تنظيم الحيّز)	دمج البعدَيْن الدينيّ والمكانيّ ضمن مشروع لترسيخ السيادة الإسرائيليّة

المصدر: إعداد الباحث استنادًا إلى المصادر والوثائق المشار إليها في هذا القسم.

وتشير هذه التحوّلات إلى انتقال جزء من هذا المسار من مبادرات الجماعات الدينيّة والاستيطانيّة إلى مستوى السياسة الحكوميّة، في ظلّ صعود الصهيونيّة الدينيّة والتّيّار الكهانيّ إلى مواقع صنع القرار وتوظيف أوسع لأدوات الدولة. وبذلك، لم يَعدّ الصراع على المسجد الأقصى والبلدة القديمة يتعلّق بإدارة موقع دينيّ فحسب، بل بإعادة صياغة العلاقة بين المكان والسيادة والهويّة.

سياسات الهدم والتهجير والإحلال: البستان، وبطن الهوى، والشيخ جراح

الهدم والتهجير بوصفهما أداتيّ إعادة تشكيل ديموغرافي

لا تعمل سياسات الهدم والإخلاء في القدس بوصفها إجراءات قانونيّة أو بلديّة منفصلة، بل كأدوات لإعادة تشكيل المجال الديمجرافيّ الفلسطينيّ. فمن خلال التخطيط، وأوامر الهدم، ودعاوى المِلْكِيّة، والجمعيّات الاستيطانيّة، والمحاكم والشرطة، تتحوّل السيطرة على السكن إلى مدخل للسيطرة على الحيّز الحضريّ. وفي ظلّ الحكومة الحاليّة، يزداد هذا المسار بروّراً ضمن سياسات تقليص الوجود الفلسطينيّ وتعزيز السيطرة الإسرائيليّة على الأحياء الأكثر حساسيّة سياسيًا ورمزيًا.

الجدول (5): التغيُّر في متوسط أعداد الفلسطينيين المهجَّرين نتيجة الهدم في القدس الشرقية (2018-2025)

الفترة	متوسط عدد الفلسطينيين المهجَّرين شهريًا	الدالة
2019 - 2022	29 شخصًا شهريًا	خطُّ أساس للمقارنة قبل الحكومة الحالية
كانون الثاني 2023 - تمّوز 2025	51 شخصًا شهريًا	ارتفاع معدّل التهجير في عهد الحكومة الحالية
التغيُّر	نحو 67%+	ارتفاع واضح في متوسط التهجير بعد عام 2022

المصدر: إعداد الباحث استنادًا إلى بيانات مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة (OCHA).⁹

حيّ البستان: من أوامر الهدم إلى مشروع "حديقة الملك"

تُظهر حالة حيّ البستان في سلوان هذا المنطق بوضوح؛ إذ ارتبط الحيّ منذ عام 2005 بمخطّط "حديقة الملك"، الهادف إلى تحويل المنطقة إلى قضاء توراتي-سياحيّ متّصل بمشروع "مدينة داود" على حساب السكن الفلسطينيّ. وتوثّق ورقة إحاطة حول حيّ البستان وُضع 88 منزلًا على مسار الهدم الجماعيّ لمصلحة المشروع، وهدم 37 منزلًا وتهجير 115 شخصًا منذ تشرين الأوّل 2023، بما يربط الهدم وإعادة توظيف الحيّز العمرانيّ بالمشروع الاستيطانيّ-السياحيّ.¹⁰

وتتجاوز خطورة الوضع الهدم ذاته إلى توظيف التخطيط في إنتاج حالة من اللاشعريّة القانونيّة؛ فعندما تُحظر المخطّطات السكنيّة الملائمة وتُرفض التراخيص، ثم تُستخدَم المخالفات الناتجة ذريعةً للهدم، يصبح القانون أداة للسيطرة. وتوثّق رسالة المحامي زياد قعوار إلى رئيس بلدية القدس ادّعاءات بالإفّاذ الانتقائيّ في سلوان، عبّر تكثيف الإجراءات ضدّ سكّان البستان مقابل تجنُّب إجراءات مماثلة حيال مخالفات مرتبطة بجهات استيطانيّة ويمينيّة.¹¹

بطن الهوى: استخدام القضاء لإعادة إنتاج السيطرة

في بطن الهوى في سلوان، تأخذ آليّة الإحلال شكلاً قانونيّاً-عقاريًا أكثر وضوحًا، إذ تعتمد الجمعيّات الاستيطانيّة على دعاوى ملكيّة تاريخيّة، عبّر أدوات قانونيّة إسرائيليّة؛ وذلك للمطالبة بعقارات تسكنها عائلات فلسطينيّة منذ عقود. وفي هذه الحالة، لا يجري التهجير عبّر الهدم البلديّ فقط، بل عبّر تحويل المحكمة إلى أداة لإعادة توزيع الملكيّة، والسكن داخل حيّ فلسطينيّ ملاصق للبلدة القديمة. وقد برز هذا المسار بصورة حادّة مع إخلاء عائلات فلسطينيّة من منازلها، وتسليم العقارات لجهات استيطانيّة، في

9. OCHA. (2025, July 31). Humanitarian Situation Update #310 | West Bank. [OCHA](#).

10. Ir Amim. (2026, March 27). 15 Palestinian Families Forcibly Expelled from their Homes in Silwan with Dozens More Facing Imminent Threat. [Ir Amim](#).

11. قعوار، زياد. (2023، 1 حزيران). رسالة إلى رئيس بلدية القدس موشيه ليون بشأن أوامر الهدم والإفّاذ في حيّ البستان - سلوان. (محفوطة لدى الباحث).

سياق تشير فيه مصادر أممية حديثة إلى أنه شمل خمس عشرة أسرة تضم نحو سبعين شخصًا بينهم تسعة وعشرون طفلًا.¹² ويكشف هذا النموذج عن تكامل أدوار الجهات المختلفة؛ إذ ترفع الجمعية الاستيطانية الدعوى، وتمنح المحكمة الغطاء القانوني، وتنفذ الشرطة الإخلاء، بينما تعيد البلدية دمج العقار ضمن منظومة السيطرة الإسرائيلية.

الشيخ جراح: من النزاع العقاري إلى إعادة تشكيل الحيز السياسي

ويتكرر المنطق ذاته في الشيخ جراح، لكن على نحو أكثر تركيزًا. ففي القسم الشرقي من الحي، وبخاصة في كرم الجاعوني، يرتبط ملف الإخلاء بمشروع "نحلات شمعون"، الذي يستند إلى دعاوى ملكية يهودية قبل عام 1948، ويُفضي عمليًا إلى تثبيت وجود استيطاني داخل الحي الفلسطيني. وقد تحولت هذه الدعاوى، عبر المحاكم الإسرائيلية، واتفاقيات "المستأجر المحمي"، إلى أداة تجعل العائلات الفلسطينية في حالة تهديد دائم بالإخلاء، حتى حين تكون إقامتها في المكان ممتدة طوال عقود. ويوضح تقرير "عير عميم" أن دعاوى الإخلاء ضد العائلات الفلسطينية في الشيخ جراح تعود إلى ادعاءات ملكية يهودية سابقة لعام 1948م، ضمن إطار قانوني يحيز لليهود المطالبة بتمتلكات في القدس الشرقية استنادًا إلى ملكية سابقة لعام 1948، في حين لا يتيح للفلسطينيين المطالبة بالتمتلكات التي فقدوها داخل حدود إسرائيل عام 1948.¹³

وفي القسم الغربي من الشيخ جراح، وعلى وجه التحديد في مجمّع أم هارون، تبرز آلية أخرى أكثر خطورة، حيث يبين تقرير "عير عميم" أن مجمّع أم هارون يضم 43 عائلة فلسطينية، وأنه يتعرض لضغوط متزايدة عبر دعاوى الإخلاء، وتسوية الأراضي، ومخططات "التجديد العمراني". ويشير التقرير إلى أن تفعيل هذه الآليات قد يُفضي إلى تهجير مجتمع أم هارون بأكمله، وإحلال مئات العائلات الإسرائيلية مكانه.¹⁴ ولا يقتصر الأمر على نقل ملكية، أو إخلاء مساكن، بل يتجاوزهما إلى إعادة تشكيل الحي نفسه عبر إدخال وحدات سكنية إسرائيلية إلى نسيجه الفلسطيني، وربطه وظيفيًا ورمزيًا بالمجال الاستيطاني المحيط بالبلدة القديمة، بما يعزز استمرارية الامتداد الاستيطاني في شمال البلدة القديمة.

ولا تقتصر مشاريع السيطرة في الشيخ جراح على السكن، بل تمتد إلى الحيز العام والرمز الديني أيضًا. ففي كانون الثاني 2025، أعادت اللجنة اللوائية للتخطيط والبناء الترويج لمخطط تفصيلي يرمي إلى إقامة "مدرسة دينية يهودية حريدية" في الشيخ جراح، على قطعة أرض مجاورة لمجمّع أم هارون. ولا يقتصر المخطط على إقامة مؤسسة تعليمية دينية، بل يتضمن كذلك سكنًا داخليًا، بما يجعله فعليًا مجمّعًا دائميًا قد يقيم فيه مئات الرجال اليهود الحريديون (المتدينون المنزمتون) وسط حي فلسطيني قائم. ويحذر تقرير "عير عميم" من أن هذا الوجود الدائم، في ضوء انتهاكات سابقة بين شبّان متدينين، وسكّان فلسطينيين، قد يؤدي إلى انتهاكات متكررة، ويُعيد تشكيل الحيز العام في الشيخ جراح بما يعزز الحضور الاستيطاني الدائم داخل الحي.¹⁵

12. OCHA. (2026, March 26). UN and NGOs urge the Israeli authorities to stop forced evictions in East Jerusalem. [OCHA](#).

13. Hughes, David; Derejko, Nathan; & Mahajna, Alaa. (2009, December). Dispossession and Eviction in Jerusalem: The Cases and Stories of Sheikh Jarrah. [Civic Coalition for Defending Palestinians' Rights in Jerusalem](#). Pp. 9- 12.

14. عير عميم. (2025، 7 أيلول). تضيق الخناق على الشيخ جراح: سيطرة إسرائيلية وتهجير جماعي. [عير عميم](#). ص.ص. 7 - 9.

15. المرجع السابق. ص.ص. 12 - 13.

وتكشف هذه التطورات أنّ السيطرة لا تستهدف البيوت وحدها، بل ترمي إلى إعادة تشكيل وظيفة الحيّ وموقعه في المجال المحيط بالبلدة القديمة. فتعزّزُ الوجود الاستيطانيّ في الشيخ جراح، وربطه بالمجال الإسرائيليّ الممتدّ نحو جبل المشارف، قد يعزّزان التواصل العمرانيّ الإسرائيليّ شمال البلدة القديمة، مقابل إضعاف التواصل بين الأحياء الفلسطينية المحيطة به.¹⁶

أمليسون وأمّ طوبا: الاستيطان عبر التخطيط وإعادة تشكيل النسيج العمرانيّ الفلسطينيّ

ويظهر نمط آخر من إعادة تشكيل الأحياء الفلسطينية في أمليسون، بين جبل المكبر وصور باهر، حيث دُفع عام 2026 مخطط استيطانيّ يتضمّن نحو 450 وحدة سكنيّة داخل نسيج حيّ فلسطينيّ قائم. وتكمن دلالتة في أنّه لا يقوم أساسًا على إخلاء مساكن قائمة، بل على إدخال كتلة سكنيّة إسرائيلية جديدة إلى الحيّ الفلسطينيّ، بما يضيف إلى أدوات الهدم والإخلاء نمطًا مباشرًا من إعادة تشكيل تركيبة الحيّ العمرانيّة والديمقراطية.¹⁷

ويظهر مسار مشابه في أمّ طوبا، حيث دُفع مخطط "نوفي راحيل" (رقم 101-1159920) لإقامة كتلة سكنيّة إسرائيلية جديدة بمحاذاة نسيج الحيّ العمرانيّ الفلسطينيّ. وقد قرّرت اللجنة اللوائية للتخطيط والبناء دفع المخطط إلى مرحلة الإبداع، بما يضيف إلى حالات الهدم والإخلاء نمطًا آخر يقوم على استخدام أدوات التخطيط لإدخال تجمّع سكنيّ إسرائيليّ جديد في المجال العمرانيّ المحيط بحيّ فلسطينيّ قائم، ويسهم في إعادة تشكيل الامتداد العمرانيّ في جنوب القدس الشرقية.¹⁸

الجدول (6): أدوات التهجير والإحلال وإعادة تشكيل الحيّ في البستان، وبطن الهوى، والشيخ جراح، وأمليسون، وأمّ طوبا

الحيّ	الأداة الرئيسيّة	الجهات الفاعلة	النتيجة
البستان	التخطيط، وأوامر الهدم	بلديّة القدس؛ لجان التخطيط؛ الشرطة	إعادة توظيف الحيّ العمرانيّ وتقليص الوجود الفلسطينيّ
بطن الهوى	دعاوى المملّكيّة والإخلاء القضائيّ	الجمعيات الاستيطانيّة؛ المحاكم؛ الشرطة	إعادة توزيع المملّكيّة وإحلال المستوطنين
الشيخ جراح	القضاء؛ التخطيط؛ التجديد العمرانيّ؛ المشاريع الدينيّة	المحاكم؛ بلديّة القدس؛ لجان التخطيط؛ الجمعيات الاستيطانيّة	إعادة تشكيل الحيّ وربطه بالمجال
أمليسون	التخطيط وبناء كتلة استيطانيّة جديدة	بلديّة القدس ولجان التخطيط والجهة المبادرة للمخطط	إدخال كتلة سكنيّة إسرائيلية داخل نسيج حيّ فلسطينيّ قائم
أمّ طوبا	التخطيط ودفع مخطط استيطانيّ جديد	اللجنة اللوائية للتخطيط والبناء والجهة المبادرة للمخطط	إدخال كتلة سكنيّة إسرائيلية جديدة بمحاذاة النسيج العمرانيّ الفلسطينيّ للحيّ

المصدر: إعداد الباحث استنادًا إلى المصادر والوثائق المشار إليها في هذا القسم.

16. المرجع السابق. ص.ص. 3-5.

17. چاميش، رافي. (2026، 13 تموز). خطوة دراماتيكيّة في شرقيّ المدينة: الموافقة على إبداع حيّ يهوديّ جديد في أمليسون. [كول هعبر](#). [بالعبريّة]

18. اللجنة المحلية للتخطيط والبناء- القدس. (2025) مخطط "نوفي راحيل- حي سكني، القدس"، رقم 101-1159920، أمّ طوبا، وثائق التخطيط. [اللجنة المحلية للتخطيط والبناء- القدس](#). [بالعبريّة]

دلالات التحول

تكشف الحالات الأربع تعدد أدوات التهجير والإحلال مع تقارب نتائجها؛ ففي البستان تبرز أدوات التخطيط والهدم، وفي بطن الهوى دعاوى الملكية والإخلاء القضائي، بينما يجمع الشيخ جراح بين القضاء والتخطيط وتسوية الأراضي والمشاريع الدينية. ورغم اختلاف الآليات، فإنها تسهم في إضعاف استقرار الوجود الفلسطيني وإعادة تشكيل مجال المدينة الديمجرافي. ومن ثم لا يظهر الهدم والإخلاء كإجراءات منفصلة، بل كجزء من مسار أوسع تتكامل فيه الأدوات البلدية والقانونية والتخطيطية لإعادة تشكيل السكن والملكية والحيز الحضري في القدس.

الأرض والملكية: تسوية الأراضي والقرار الحكومي (3792)، وباب السلسلة

تسوية وتسجيل الأراضي والقرار الحكومي (3792)

لا يقتصر مشروع تهويد القدس على السيطرة على الحيز العام، أو إخراج الفلسطينيين قسراً من أحيائهم عبر الهدم، والإخلاء، بل يمتد إلى مستوى أعمق يتمثل في تحديد من يملك الأرض، ومن يملك حق إثبات هذه الملكية، ومن يستطيع تحويل حضوره التاريخي وإقامته إلى حق قانوني معترف به. لذا، يشكّل ملف الأراضي والملكية إحدى أخطر ساحات الصراع على القدس؛ وذلك أنه ينقل التهويد من السيطرة على الحيز إلى الحسم القانوني للملكية والسيادة.

وفي هذا الصدد، يكتسب القرار الحكومي الإسرائيلي رقم (3792) أهمية خاصة؛ إذ يمثل استكمالاً وتوسيعاً للمسار الذي بدأ مع القرار الحكومي حامل الرقم (3790) الصادر عام 2018 بشأن تسوية وتسجيل الأراضي في القدس الشرقية. ويأتي القرار الحكومي (3792) بوصفه استكمالاً عملياً للقرار (3790)، من خلال توسيع تنفيذ مشروع تسوية وتسجيل الأراضي، وتعزيز الموارد والقدرات المؤسسية المخصصة له، وتسريع إنجازه حتى نهاية عام 2029.¹⁹ وتعرض الحكومة هذا المسار بوصفه إجراءً إدارياً يهدف إلى تنظيم الملكية، وتسهيل التخطيط والبناء، وتقليص الفجوات في تسجيل الأراضي، غير أنه يحمل أبعاداً سياسية وقانونية أوسع؛ إذ يكرّس تطبيق منظومة التسجيل العقاري الإسرائيلية في القدس الشرقية، ويحوّل تسوية الأراضي إلى إحدى الأدوات المركزية لإعادة تنظيم الملكية وتعزيز السيطرة القانونية والإدارية عليها.

وتكمن خطورة هذا المسار في أنّ غالبية الأراضي والعقارات الفلسطينية في القدس لم تُسجّل تسجيلاً نهائياً في الطابو الإسرائيلي، فضلاً عن أنّ كثيراً من الملكيات ما تزال تستند إلى سجلات أردنية، أو قيود مالية، أو إرث لم تُستكمل إجراءات نقله وتسجيله. وفي ظلّ متطلبات الإثبات التي تفرضها السلطات الإسرائيلية، يجد كثير من الفلسطينيين صعوبة في تقديم الوثائق المقبولة لإثبات ملكياتهم، لا لانتفاء حقهم فيها، بل لأنّ تعاقب الأنظمة القانونية منذ عام 1967 وتعليق إجراءات التسوية أوجدوا فراغاً قانونياً تستند إليه إسرائيل اليوم في استكمال تسجيل الأراضي.²⁰

وتكشف المعطيات المتاحة منذ انطلاق مشروع التسوية عام 2018 طبيعة هذا المسار؛ إذ جرى حتى نهاية عام 2024 استكمال تسوية وتسجيل نحو ألفي دونم في القدس الشرقية. وتشير بيانات

19. حكومة إسرائيل. (2026). تسجيل وتسوية الحقوق في الأراضي في القدس الشرقية، الوثائق التفسيرية للقرار الحكومي رقم 3792، 2026. [حكومة إسرائيل](#). [بالعبرية]

20. Dagoni, Noa; Wegner, Erez; & Yanovski, Atty. Gaal. (2022, February). Three-Year Monitor Project: Government Decision 3790. [Ir Amim](#). Pp. 51- 96.

"يَمْكُوم"، المستندة إلى سجلات تسجيل الأراضي الرسمية، إلى أنّ 42% من الأراضي المسجلة تقع ضمن المستوطنات القائمة، و 39% سُجِّلَت باسم مؤسسات إسرائيلية تشمل الدولة وبلدية القدس والصندوق القومي اليهودي، في حين لم تتجاوز الواحد في المئة (1%) الأراضي المسجلة باسم مالكيين فلسطينيين من القطاع الخاص. ويشير ذلك إلى أنّ تسوية الأراضي لا تجري في فراغ إداري محايد، بل داخل سياق قانوني وسياسي غير متكافئ يتيح لإسرائيل إعادة تشكيل أنماط الملكية والحيز العمراني من خلال استكمال التسجيل العقاري.²¹

ولا ينفصل القرار الحكومي (3792) عن المسار الأوسع الذي تتبّعه الحكومة الإسرائيلية منذ عام 2022 لترسيخ السيطرة على القدس عبر أدوات قانونية وإدارية يصعب التراجع عن آثارها، مثل تسوية الأراضي، والسجل العقاري، وإعادة تنظيم الملكية. وإذا كان الهدم يغيّر الواقع العمراني مباشرة، فإنّ تسوية الأراضي تعيد تشكيل الحقوق القانونية المرتبطة بالأرض، بحيث قد يغدو الإخلاء أو تقييد البناء نتيجة لاحقة لإجراء إداري يبدو في ظاهره محايداً.

الجدول (6): الأهداف الرسمية والآثار القانونية والسيادية للقرار الحكومي الإسرائيلي رقم (3792) في القدس الشرقية

المجال	الهدف الرسمي المعلن	الآثار القانونية والسيادية
تسجيل الأراضي	استكمال تسوية وتسجيل الأراضي غير المسجلة حتى عام 2029	إخضاع الأراضي لمنظومة التسجيل العقاري الإسرائيلية، وتعزيز السيطرة القانونية على الملكية
التخطيط والبناء	تسهيل إجراءات التخطيط وإصدار تراخيص البناء	ربط حقوق البناء بإثبات الملكية المسجلة، بما قد يحدّ من قدرة الفلسطينيين على تطوير أراضيهم أو البناء عليها
إثبات الملكية	تعزيز اليقين القانوني، وتحديث السجل العقاري	زيادة عبء الإثبات على المالكين الفلسطينيين، وبخاصة في الحالات التي تعتمد على سجلات أردنية أو على إرث غير مسجل أو ملكيات لم تستكمل إجراءات التسوية
إدارة الملكية	استكمال تسجيل الحقوق العقارية وتنظيم إدارة الأراضي	توسيع قدرة الدولة على إدارة وإعادة ترتيب الملكية وفق المنظومة القانونية الإسرائيلية
السيادة على الأرض	استكمال مشروع تسوية الأراضي في القدس الشرقية	تحويل التسجيل العقاري إلى أداة لترسيخ السيطرة القانونية والإدارية، بما يعزّز إعادة تشكيل الملكية والسيادة في القدس الشرقية

المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى القرار الحكومي الإسرائيلي رقم (3792)، ووثائق وزارة العدل الإسرائيلية، وسلطة تسجيل وتسوية الحقوق في الأراضي، وتحليل الباحث.²²

21. Bimkom. (n. d). East Jerusalem in Numbers: 2025 Population | Land. [Bimkom](#).

22. حكومة إسرائيل. (2026، 18 كانون الثاني). تسجيل وتسوية الحقوق في الأراضي في القدس الشرقية: قرار الحكومة رقم (3792) والوثائق التفسيرية المرتبطة به. [حكومة إسرائيل](#). [بالعبرية]

باب السلسلة: من مصادرة عام 1968 إلى إعادة التفعيل بعد عام 2022

يمثّل ملفّ باب السلسلة في البلدة القديمة نموذجًا واضحًا للعلاقة بين المملّكية والسيادة في القدس. فالموقع ليس في منطقة عاديّة من المدينة، بل في قلب البلدة القديمة، وعلى مقربة مباشرة من المسجد الأقصى وحائط البراق، وبين الحيّ الإسلاميّ والحيّ اليهوديّ. لذا، لا يمكن النظر إلى إعادة تفعيل ملفّات المصادرة أو المملّكية فيه بوصفها إجراءات عقاريّة معزولة، وإنّما باعتبارها جزءًا من سياسة أوسع ترمي إلى إعادة تشكيل المملّكية وتعزيز السيطرة الإسرائيليّة في أكثر مناطق القدس حساسيّة.

تعود جذور هذا الملفّ إلى أمر المصادرة الصادر عام 1968، استنادًا إلى مرسوم الأراضي "الشراء للمصلحة العامّة" لسنة 1943، الذي شمل 116 دونمًا في البلدة القديمة لأغراض عُرفت رسميًا بأنّها أغراض عامّة، وذلك في سياق إعادة بناء وتطوير الحيّ اليهوديّ.²³ وشملت المصادرة عقارات تقع على امتداد طريق باب السلسلة، إلّا أنّ عددًا من العقارات بقي مأهولًا بسكّان فلسطينيّين رفضوا الإخلاء وقبول التعويض، ولذا لم يُنفذ أمر المصادرة تنفيذًا كاملاً. ونتيجة لذلك، ظلّ الملفّ معلّقًا طيلة عقود بين أمر مصادرة قائم قانونًا وواقعٍ عمرانيّ واجتماعيّ فلسطينيّ استمرّ فعليًا على الأرض.²⁴

وفي أيار 2026، أعادت الحكومة الإسرائيليّة فتح هذا الملفّ بقرار تشكيل فريق وزاريّ لفحص الوضع الفعليّ والقانونيّ الخاصّ بالعقارات التي شملتها المصادرات التاريخيّة في البلدة القديمة، مع تركيز خاصّ على العقارات الواقعة في طريق باب السلسلة، على أن يقدّم الفريق إلى الحكومة خلال اثني عشر شهرًا خطة لمعالجة القضايا المطروحة.²⁵ ولا تكمن أهميّة هذا التطوّر في احتمال أن يُفضي لاحقًا إلى إخلاء المكان من سكّان أو تجار فحسب، بل في إعادة فحص إمكانيّة توظيف أمر مصادرة مضى عليه نحو ستّة عقود لترسيخ السيطرة القانونيّة على منطقة ملاصقة للمسجد الأقصى، بما يجعل أدوات القانون والمملّكية جزءًا من إعادة تشكيل الحيّز والسيادة في قلب البلدة القديمة.

ويكشف ملفّ باب السلسلة عن تداخل ثلاثة أبعاد رئيسيّة: الأوّل قانونيّ يتمثّل في استمرار الاستناد إلى أمر المصادرة الصادر عام 1968 وإمكانيّة إعادة تفعيله؛ الثاني مكانيّ يرتبط بموقع الطريق في قلب البلدة القديمة بين الحيّين الإسلاميّ واليهوديّ؛ الثالث سياديّ يتّصل بمحيط المسجد الأقصى وما يمثّله من أهميّة دينيّة وسياسيّة. ومن هنا فإنّ إعادة تفعيل هذا الملفّ لا تمثّل مجرد إجراء يتعلّق بالمملّكية العقاريّة، بل تُوظف القانون والمصادرة لإعادة تشكيل السيطرة في واحدة من أكثر مناطق القدس حساسيّة.

23. UN digital library. (1968, June 14). Letter dated 12 June 1968 from the Permanent Representative of Jordan to the United Nations addressed to the Secretary-General. [United Nations digital library](#).

24. N12. (2026، 18 أيار). الحكومة ستبحث مصادرة عقارات لعرب في الحيّ اليهوديّ في القدس. N12. [بالعبريّة]

25. كوهين، چلّعاد. (2026، 20 أيار). قرار الحكومة فحص المصادرات في البلدة القديمة ومخاوف التجار: نحن هنا منذ 200 عام. [ynet](#). [بالعبريّة]

الجدول (7): التطوُّر القانوني لملفّ باب السلسلة من قرار المصادرة عام 1968 إلى إعادة التفعيل بعد عام 2022

المرحلة	الأساس القانوني	الإجراء	الدلالة
1968	مرسوم الأراضي (الشراء للمصلحة العامة) لسنة 1943	إصدار وزير المالية الإسرائيليّ أمر مصادرة شمل 116 دونماً في البلدة القديمة	تأسيس الإطار القانوني للمصادرة وإخضاع العقارات المشمولة لأداة الاستملاك للمصلحة العامة
1968- 2025	بقاء أمر المصادرة دون استكمال تنفيذه	بقاء عدد من العقارات الفلسطينية مأهولة رغم صدور قرار المصادرة	استمرار الفجوة بين أمر المصادرة والواقع العمراني والاجتماعي القائم في باب السلسلة
2026	قرار الحكومة الإسرائيليّة بتشكيل فريق بين-وزاريّ لفحص ملفّ المصادرات التاريخية في البلدة القديمة	فحص الوضع القانوني والفعليّ للعقارات المشمولة بالمصادرات، مع تركيز خاصّ على طريق باب السلسلة، وإعداد خطة لمعالجة الملفّ	إعادة فتح ملفّ المصادرات غير المكتملة التنفيذ ونقله إلى مستوى المعالجة الحكوميّة
الدلالة القانونيّة	استمرار الاستناد إلى أمر المصادرة لعام 1968 والتشريعات النازمة للمصادرة	إعادة فحص إمكانيّة استكمال إجراءات المصادرة وتنظيم وضع العقارات المشمولة بها	إبراز دور أدوات القانون والملكيّة في إعادة تشكيل السيطرة على الحيّز في قلب البلدة القديمة

المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى أمر المصادرة لعام 1968، ومرسوم الأراضي "الشراء للمصلحة العامة" لسنة 1943، ووثيقة الأمم المتحدة A/7107-S/8634، وقرار الحكومة الإسرائيليّة في أيار 2026 الذي يقضي بتشكيل فريق بين-وزاريّ لفحص ملفّ المصادرات التاريخية في البلدة القديمة.²⁶

البعد القانوني: إعادة توظيف أدوات الملكيّة والمصادرة

تكشف حالتنا تسوية الأراضي وباب السلسلة أنّ التحوّل في سياسات القدس بعد عام 2022 لا يعتمد فقط على أدوات التخطيط والهدم والاستيطان، بل يمتدّ إلى إعادة توظيف أدوات قانونيّة وإدارية تتعلّق بالملكيّة والتسجيل والمصادرة. ففي حين يوسّع القرار الحكوميّ حامل الرقم (3792) مشروع تسوية وتسجيل الأراضي في القدس الشرقيّة ضمن المنظومة العقاريّة الإسرائيليّة، أعادت الحكومة خلال عام 2026 فتح ملفّ مصادرات تاريخيّة في البلدة القديمة تعود إلى عام 1968، وذلك من خلال تشكيل فريق بين-وزاريّ لفحص الوضع القانوني والفعليّ للعقارات التي لم تُستكمل إجراءات مصادرتها.

26. دائرة أملاك إسرائيل. (1968، 14 نيسان). إعلان بشأن استملاك قسم من أراضي أورشليم القديمة. [أرشيف المتحف الفلسطيني الرقمي](#).

United Nations. (1968, June 14). Letter dated 12 June 1968 from the Permanent Representative of Jordan to the United Nations addressed to the Secretary-General. A/7107-S/8634. [United Nations Digital Library](#); Summers; Charlie. (2026, May 18). Government forms team to draft plan for confiscation of Old City properties; Arab residents at risk of eviction. [Times of Israel](#).

وتكمن دلالة هذا المسار في الجمع بين أدوات قانونيّة تعود إلى مراحل تاريخيّة مختلفة ضمن سياسة حكوميّة معاصرة لإدارة الأرض والملكيّة. فعوضًا عن أن تقتصر السيطرة على تغيير الواقع الماديّ من خلال البناء أو الهدم، تمتدّ إلى إعادة تنظيم الوضع القانونيّ للأرض والعقار، وهو ما قد تنتج عنه آثار أكثر استدامة على الملكيّة والتخطيط وإمكانات التطوّر العمرانيّ الفلسطينيّ. ومن هذه الزاوية، يصبح القانون أحد مكوّنات إعادة تشكيل السيطرة على القدس، إلى جانب الاستيطان والتخطيط والهدم والإخلاء.

ويكتسب باب السلسلة أهميّة خاصّة في هذا السياق؛ فالحكومة لا تستند إلى أداة قانونيّة جديدة، بل تعود إلى أمر مصادرة صدر عام 1968 ولم يُستكمل تنفيذه طوال ما يقارب ستّة عقود، وتعيد في عام 2026 فتح ملفّ العقارات التي شملها من خلال فريق حكوميّ وزاريّ. وتكشف هذه العودة عن نمط يقوم على إعادة استحضار أدوات قانونيّة وإدارية قديمة وتوظيفها في سياق سياسيّ جديد، على نحو يسمح بإعادة طرح مسألة الملكيّة والسيطرة في واحدة من أكثر مناطق البلدة القديمة حساسيّة. ولا يعني تشكيل الفريق أنّ المصادرة أصبحت نافذة بصورة تلقائيّة، أو أنّ الإخلاء قد تقرّر، بل إنّّه ينقل ملفًا ظلّ معلقًا طيلة عقود إلى دائرة المعالجة الحكوميّة مجدّدًا.

دلالات التحوّل

ومن هذا المنطلق، يكشف كلّ من القرار الحكوميّ (3792) وإعادة فتح ملفّ باب السلسلة عن تحوّل في أدوات السيطرة الإسرائيليّة على القدس؛ إذ لم تعدّ إعادة تشكيل المدينة تعتمد على التدخل المباشر في الحيّز العمرانيّ عبر الاستيطان والهدم والإخلاء فحسب، بل امتدّت إلى إعادة تنظيم العلاقة القانونيّة بين الفلسطينيّ والأرض من خلال التسجيل العقاريّ وتسوية الملكيّة والمصادرة. وتكمن أهميّة هذا التحوّل في أنّ أثر هذه الأدوات لا يقتصر على تغيير استخدام الأرض، بل يمتدّ إلى تحديد الحقوق القانونيّة المرتبطة بها ومن يملك القدرة على إثباتها وتسجيلها والتصرّف فيها. وبذا، يصبح التحكم في نظام الملكيّة نفسه جزءًا من إعادة تشكيل المجال السياسيّ والسياديّ في القدس، وهو ما يضيف إلى أدوات السيطرة المكانيّة آليات قانونيّة وإداريّة أكثر استدامة وأقلّ ظهورًا من الهدم أو الاستيطان المباشر.

تفكيك البنية المؤسّسيّة والمعرفيّة الفلسطينية في القدس

الأونروا: تفكيك خدمات اللاجئين، وإعادة توظيف الحيّز المؤسّسيّ

يشكّل استهداف وكالة الأونروا في القدس أحد أبرز مظاهر تفكيك البنية المؤسّسيّة الفلسطينية والدوليّة في المدينة. فقد أقرّ الكنيست في تشرين الأوّل 2024 قانونين استهدفا وقف نشاط الوكالة ومنع اتّصال السلطات الإسرائيليّة بها، بما يشمل القدس الشرقيّة وفق التطبيق الإسرائيليّ، ومهدّدًا لسلسلة من الإجراءات الحكوميّة التي نقلت الاستهداف من التضييق السياسيّ والإداريّ إلى الإغلاق الفعليّ للمؤسّسات.²⁷ وتجنّس ذلك في إغلاق مدارس الأونروا الستّ في القدس الشرقيّة في أيار 2025، ثمّ صدور أمر إغلاق ضدّ مركز الأونروا الصحيّ في القدس في كانون الثاني 2026، وهو ما منّ الخدمات

27. الكنيست. (2024، 28 تشرين الأوّل). المصادقة النهائيّة على وقف نشاط الأونروا في أراضي دولة إسرائيل ومنع سلطات الدولة من الاتّصال بالأونروا. [الكنيست](#). [بالعبريّة]

الأساسية المقدّمة للاجئين الفلسطينيين.²⁸ ولا يقتصر أثر هذه الإجراءات على تقليص التعليم والرعاية الصحية، بل يمتدّ إلى إضعاف المؤسسة الدولية التي تُجسّد حضور قضية اللاجئين في القدس.

وتجلّت ذروة هذا المسار في المقرّ الرئيسيّ للأونروا في الشيخ جراح، حيث أُخليت الوكالة من مقرّها، وهُدِم جزء من مبانيه في كانون الثاني 2026، قبل أن تقرّر الحكومة الإسرائيلية في أيار 2026 إقامة مجمّع أمنيّ في الموقع يضمّ مكتبًا لوزير الأمن، ومركزًا للتجنيد، ومتحفًا عسكريًا. ولا يمثل هذا التحوّل مجرد إعادة استخدام لعقار، بل يعكس انتقال الموقع من فضاء مدنيّ ودوليّ إلى فضاء سياديّ وأمنيّ على نحو ينسجم مع توجّه الحكومة نحو إحلال مؤسسات الدولة محلّ المؤسسات الفلسطينية والدولية في القدس.²⁹

الجدول (8): التشريعات والإجراءات الحكومية الإسرائيلية تجاه الأونروا في القدس وانعكاساتها

التشريع / القرار	الإجراء التنفيذي	التطبيق في القدس	الدلالة في سياق الدراسة
قانونا الكنيسيت بشأن الأونروا (تشرين الأول 2024)	حظر نشاط الأونروا في المناطق الخاضعة للسيادة الإسرائيلية، وفق القانون الإسرائيلي، ومنع سلطات الدولة من الاتصال بالوكالة	تطبيق الحظر الإسرائيليّ على نشاط الأونروا في القدس الشرقية	توفير إطار تشريعيّ لتقييد عمل الأونروا والتمهيد لإجراءات تنفيذيّة لاحقة ضدّ مؤسساتها في القدس
الإجراءات التنفيذية لتطبيق قانوني الأونروا (2025 – 2026)	اتّخاذ إجراءات لإيقاف عمل عدد من مرافق الأونروا في القدس الشرقية	إغلاق مدارس الأونروا الستّ في القدس الشرقية في أيار 2025، وصدور أمر إغلاق ضدّ مركز الأونروا الصحيّ في القدس في كانون الثاني 2026	انتقال القيود التشريعيّة إلى إجراءات تنفيذيّة قلّصت بصورة مباشرة وجود الأونروا الخدميّ والمؤسّسيّ في المدينة
قرار الحكومة الإسرائيلية بشأن موقع مقرّ الأونروا السابق (أيار 2026)	الموافقة على إعادة توظيف الموقع ضمن مشروع يضمّ منشآت تابعة لوزارة الأمن	إقامة مكتب لوزير الأمن، ومكتب للتجنيد، ومتحف عسكريّ في المجمّع الذي يشمل موقع الأونروا السابق في حيّ الشيخ جراح والمنطقة المجاورة له	الانتقال من تقليص وجود الأونروا المؤسّسيّ إلى إعادة توظيف الحيّز لأغراض حكوميّة وأمنيّة إسرائيلية

28. UNRWA. (2025, May 8). UNRWA Commissioner-General on East Jerusalem: An assault on children- An assault on education. [UNRWA](#); UNRWA. (2026, January 14). The UN footprint in occupied East Jerusalem is shrinking fast. [UNRWA](#).

29. Reuters. (2026, May 17). Israel to establish defence offices in former UNRWA East Jerusalem compound. [Reuters](#).

المحصّلة التراكميّة للتشريعات والإجراءات (2024-2026)	تتّابع التشريع والإجراءات التنفيذيّة وإعادة توظيف الحيز المؤسّسيّ	تقليص حضور الأونروا التعليميّ والصّحيّ والمؤسّسيّ، وصولاً إلى إعادة توظيف موقع مقرّها السابق ضمن مشروع حكوميّ-أمنيّ	تحول استهداف الأونروا من تقييد عمل مؤسّسة دوليّة إلى إعادة تشكيل الحيز المؤسّسيّ وترسيخ حضور مؤسّسات الدولة الإسرائيليّة في القدس
--	---	--	--

المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى قانونيّ الكنيست بشأن الأونروا الصادرين في تشرين الأوّل 2024، وبيانات وكالة الأمم المتّحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) بشأن إغلاق مرافقها في القدس الشرقيّة، وقرار الحكومة الإسرائيليّة في أيّار 2026 بشأن إعادة توظيف موقع مقرّ الأونروا السابق في الشيخ جراح.³⁰

المؤسّسات الأهليّة: برج اللقلق نموذجاً لاستمرار سياسة الإغلاق

لا يمكن النظر إلى إغلاق جمعيّة برج اللقلق المجتمعيّة بوصفه واقعة منفصلة، بل إنّ هذا الإغلاق يأتي في سياق سياسة ممتدّة لتقييد المؤسّسات الفلسطينيّة في القدس وإغلاقها. فقد وثّقت مصادر مقدسيّة إغلاق ثمانٍ وثلاثين مؤسّسة فلسطينيّة في الفترة الواقعة بين عامي 2000 و2011، فيما تشير تقديرات أخرى، تختلف بحسب الفترة الزمنيّة وتعريف المؤسّسات المشمولة، إلى أعداد أكبر منذ عام 1967،³¹ من بينها بيت الشرق والغرفة التجاريّة وجمعيّة الدراسات العربيّة، وتشير دراسات أخرى إلى صدور أوامر بإغلاق نحو أربعين مؤسّسة مقدسيّة في الفترة الواقعة بين عامي 2000 و2014، بينما تشير تقديرات أخرى، تختلف بحسب الفترة الزمنيّة وتعريف المؤسّسات المشمولة، إلى أعداد أكبر منذ عام 1967. وفي 17 شباط 2026، أغلقت السلطات الإسرائيليّة مقرّ جمعيّة برج اللقلق في البلدة القديمة لمُدّة ستّة أشهر. وتكتسب الحالة أهميّة خاصّة من موقع الجمعيّة داخل أسوار البلدة القديمة، ومن كونها مساحة مجتمعيّة تُقدّم خدمات اجتماعيّة وتربويّة ورياضيّة للأطفال والشباب والعائلات. كذلك جاء الإغلاق بعد سلسلة من الإجراءات والضغوط التي تعرّضت لها الجمعيّة، وهو ما يعكس استمرار استخدام الإغلاق والتقييد أداتين للحدّ من الحضور المؤسّسيّ الفلسطينيّ في المدينة. ومن ثمّ يمثّل إغلاق برج اللقلق استمراراً لأداة مؤسّسيّة سابقة ضمن سياق سياسيّ جديد بعد عام 2022، وليس نشوء سياسة الإغلاق للمرّة الأولى.

الهلال الأحمر: التدخّل في الإدارة الذاتية للمؤسّسات الفلسطينيّة

لا يقتصر استهداف المؤسّسات الفلسطينيّة على الإغلاق، بل يمتدّ إلى التدخّل في قدرتها على إدارة شؤونها الداخليّة. ففي 16 نيسان 2026، منعت السلطات الإسرائيليّة إجراء انتخابات الهيئة الإداريّة

30. الكنيست. (2024، 29 تشرين الأوّل). الهيئة العامة للكنيست تصادق نهائياً على قانونين يمنعان منظمة الأونروا من ممارسة أي أنشطة لها داخل دولة إسرائيل وسحب الامتيازات والتسهيلات منها ومنع إجراء أي اتصال رسمي إسرائيلي بها. [الكنيست](#)؛

Knesset. (2025, January 20). Foreign Affairs and Defense Committee holds follow-up debate on UNRWA laws, [Knesset](#); UNRWA. (2026, May 20). Statement attributable to the Spokesperson for the Secretary-General— on Israel's decision to establish military facilities at the UNRWA Sheikh Jarrah compound. [United Nations](#).

31. جمعيّة الدراسات العربيّة. (2012). [الانتهاكات الإسرائيليّة المرتكبة بحق المؤسّسات المقدسيّة وإغلاق بيت الشرق](#). القدس: جمعيّة الدراسات العربيّة. ص. 17؛ كل العرب. (2012، 2 شباط). مؤتمر صحفيّ لهيئة العمل الوطنيّ والأهليّ في مدينة القدس دفاعاً عن حقوقها وحرمتها. [كلّ العرب](#).

لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني في القدس، التي كان من المقرر عقدها في اليوم التالي، استناداً إلى قرار أممي. وتكمن دلالة الإجراء في أنه لا يستهدف نشاطاً سياسياً مباشراً، بل يمس قدرة مؤسسة صحفية ومجتمعية على تجديد هياكلها وإدارة شؤونها الداخلية. وبذلك، يمثل منع الانتخابات انتقالاً من تقييد نشاط المؤسسات الفلسطينية إلى التدخل في بنيتها التنظيمية وآليات تمثيلها، وإخضاع قدرتها على الإدارة الذاتية للسلطة الأمنية الإسرائيلية.³²

التعليم والمنهاج: أسئلة الوعي عبر الصفوف الجديدة، والتمويل

يمثل التعليم أحد أكثر مجالات الأسئلة حساسية في القدس؛ لارتباطه بالأجيال والهوية والوعي. وقد انتقلت السياسة الإسرائيلية من الرقابة على المنهاج الفلسطيني إلى مسار أكثر تنظيمياً يربط التوسع في البنية التعليمية بالمنهاج الإسرائيلي. ووفقاً لتقرير حديث لـ "عيزر عميم"، أوضحت وزارة التربية والتعليم وبلدية القدس أن الصفوف والمدارس الجديدة التي تُنشأ ضمن خطة التنمية الحكومية ستعمل حصرياً وفق المنهاج الإسرائيلي، في وقت تعاني فيه القدس الشرقية عجزاً يقدر بـ 1,461 غرفة صفية.³³ وبذا يتحول تمويل البنية التعليمية والاستجابة للنقص في الصفوف إلى أداة لتوسيع المنهاج الإسرائيلي.

وتتجلى خطورة هذا المسار في توظيف الحاجة إلى الغرف الصفية والبنية التحتية لدفع المدارس والطلبة نحو المنهاج الإسرائيلي، في ظل استمرار الاكتظاظ والنقص في المباني التعليمية. وتشير البيانات إلى أن عدد الطلبة الفلسطينيين الملتحقين بالمنهاج الإسرائيلي في العام الدراسي 2024-2025 بلغ 22,966 طالباً، أي قرابة 27% من الأطفال الفلسطينيين في الفئة العمرية 6-17 عاماً في القدس الشرقية. ويعكس ذلك انتقال سياسة أسئلة التعليم من الرقابة على المحتوى إلى توسيع قاعدة الطلبة الملتحقين بالمنهاج الإسرائيلي عبر أدوات التخطيط والتمويل.

ولا يجري هذا التحول بمعزل عن مسار تشريعي أوسع يستهدف التعليم الفلسطيني في القدس؛ فقد أدى حظر أنشطة الأونروا إلى إغلاق سبع مؤسسات تعليمية تابعة للوكالة في القدس الشرقية في أيار 2025، كانت تضم نحو 1,100 طالب،³⁴ إلى جانب تشريعات وإجراءات تمس المعلمين وخريجي الجامعات الفلسطينية. وعليه، لا تجري أسئلة التعليم من خلال أداة واحدة، بل عبر تكامل التمويل، والترخيص، وبناء المدارس، وإغلاق المؤسسات التعليمية البديلة، والضغط التشريعي.

ولا يقتصر أثر هذه السياسات على تغيير الكتب والمضامين التعليمية، بل يمتد إلى إعادة تشكيل البيئة التي يتلقى فيها الطلبة الفلسطينيون دراستهم، من خلال توسيع المنهاج الإسرائيلي وربطه بالتمويل والبنية التحتية. وبذا يصبح التعليم أحد ميادين الصراع على الهوية والذاكرة والرواية في القدس، وأداة لإعادة تشكيل علاقة الأجيال الفلسطينية الجديدة بمدينةها وهويتها الوطنية.

32. WAFA. (2026, April 16). Israel prevents Palestinian Red Crescent Society from holding administrative elections in Jerusalem. [WAFA](#).

33. Ir Amim. (2025, August). East Jerusalem Education Report: School Year 2024–2025. [Ir Amim](#). P. 2, 6, 10.

34. المرجع السابق. ص.ص. 7-9.

الجدول (9): مؤشرات التحوّل في سياسات التعليم والمنهاج في القدس الشرقية

المؤشر	الفترة المرجعية	القيمة/ التغيّر	الدلالة
توسّع سريّع في حضور المنهاج الإسرائيليّ داخل منظومة التعليم في القدس الشرقية	2024 / 2025 - 2025 / 2026	من 61 مؤسسة تعليميّة (23% من إجماليّ المؤسسات التعليميّة) في العام الدراسيّ 2024-2025 إلى 102 من المؤسسات (36%) في العام الدراسيّ 2025-2026	ارتفاع عدد المؤسسات التي تدرّس المنهاج الإسرائيليّ بمقدار 41 مؤسسة خلال عام دراسيّ واحد، بما يعكس تسارعًا واضحًا في انتشار المنهاج الإسرائيليّ
الطلبة الفلسطينيين الملحقون بالمنهاج الإسرائيليّ	2024 - 2025	نحو 22,966 طالبًا، بما يقارب 27% من الأطفال الفلسطينيين في الفئة العمريّة 6 - 17 عامًا	اتّساع قاعدة الطلبة الفلسطينيين الملحقين بالمنهاج الإسرائيليّ
العجز في الغرف الصقيّة في القدس الشرقية	2025	1,461 غرفة صقيّة	استمرار فجوة كبيرة في البنية التعليميّة، في ظلّ ربط إنشاء الصفوف والمدارس الجديدة ضمن الخطة الحكوميّة باعتماد المنهاج الإسرائيليّ
مدارس الأونروا المغلقة والطلبة المتأثرون	2025 - 2026	إغلاق 7 مؤسسات وتأثر نحو 1,100 طالب	تقليص أحد البدائل التعليميّة الفلسطينيّة خارج منظومة التعليم الإسرائيليّة في القدس الشرقية
سياسة إنشاء الصفوف والمدارس الجديدة	الخطة الحكوميّة الجارية بعد عام 2022	اشتراط اعتماد المنهاج الإسرائيليّ في الصفوف والمدارس الجديدة المنشأة ضمن الخطة الحكوميّة	ربط توسيع البنية التعليميّة والتمويل الحكوميّ بتوسيع اعتماد المنهاج الإسرائيليّ

المصدر: إعداد الباحث استنادًا إلى غير عيميم والكنيست الإسرائيليّ.³⁵

وتكشف هذه الحالات أنّ سياسة الحكومة الإسرائيليّة في القدس لا تقتصر على السيطرة على الأرض، بل تمتدّ إلى البنية المؤسّسيّة والمعرفيّة الفلسطينيّة. فاستهداف الأونروا يقلّص الحضور المؤسّسيّ المرتبط بقضيّة اللاجئين، وإغلاق برج اللقلق يضيق الفضاء المجتمعيّ الفلسطينيّ، ومنع انتخابات الهلال الأحمر يمسّ قدرة المؤسسات على الإدارة الذاتيّة، فيما يوسّع ربط التمويل والبنية التعليميّة بالمنهاج الإسرائيليّ أدوات التأثير في التعليم والهويّة. وبالتالي، لا تبدو هذه الإجراءات منفصلة، بل تكشف عن تكامل أدوات تشريعيّة وأمنيّة وإداريّة وتعليميّة تعمل على تقليص قدرة الفلسطينيين على إدارة مؤسساتهم وإنتاج

35. Ir Amim. 33. مرجع رقم 33. Knesset. (2026, January 5). Ministry of Education to Subcommittee on Curricula in East Jerusalem: 36% of pupils in East Jerusalem study Israeli curriculum. [Knesset](#).

فضائهم الاجتماعي والمعرفي، بما يكشف أنَّ إعادة تشكيل القدس بعد عام 2022 لا تجري على المستوى العمراني والقانوني فحسب، بل تمتدّ إلى البنية المؤسسية والمعرفية الفلسطينية ذاتها.

مشروع (القدس الكبرى): إعادة تفعيل المشاريع المجددة، وحسم محيط المدينة

لا يقتصر تعميق أسْرلة القدس في ظلّ حكومة اليمين الديني-القومي على حدود البلدية، بل يمتدّ إلى محيط المدينة عبر إعادة تحريك مشاريع استيطانية وإستراتيجية ظلت طوال سنواتٍ مجمّدة أو معطّلة بفعل الضغوط السياسية والدولية. وتبرز في هذا السياق ثلاثة ملفّات رئيسية: مشروع E1 شرق القدس، ومشروع عطروت في منطقة مطار القدس شمالاً، وملفّ الخان الأحمر؛ إذ شهدت هذه الملفّات بعد عام 2022 خطوات حكومية أعادت دفعها إلى واجهة التخطيط والتنفيذ السياسي. ويكشف ذلك عن انتقال من إدارة التوسّع الاستيطاني ضمن قيود سياسية سابقة إلى محاولة إعادة تشكيل محيط القدس وربطه بالكتل الاستيطانية، بما يقطع التواصل الجغرافي الفلسطيني ويعزّز فصل المدينة عن امتدادها في الضفة الغربية.

ويُعَدّ مشروع E1 شرق القدس المثال الأوضح على هذا التحوّل؛ فقد ظلّ المشروع، الواقع في المجال بين القدس ومستوطنة معاليه أدوميم، مجمّداً أو معطّلاً طيلة سنوات بفعل اعتراضات دولية على آثاره الجغرافية والسياسية. بيّد أنَّ المشروع عاد إلى مسار التخطيط، وصولاً إلى منح مجلس التخطيط الأعلى في آب 2025 المصادقة النهائية على مخطّطين لبناء 3,401 من الوحدات الاستيطانية في المنطقة E1، قبل نشر مناقصة للبناء في كانون الأوّل 2025. وقد ربط سموطريتش دفع المشروع علناً بإحباط إمكانية قيام دولة فلسطينية.³⁶ وتكمن دلالاته الجغرافية في أنّه يعزّز التواصل العمراني بين معاليه أدوميم والقدس، فيما حدّرت الأمم المتحدة من أنّ تنفيذه سيقطع التواصل بين شمال الضفة الغربية وجنوبها ويقوّض التواصل الإقليمي الفلسطيني.³⁷

وفي شمال القدس، يمثّل مشروع عطروت في موقع مطار القدس/ قلنديا القديم وجهاً آخر لمشروع "القدس الكبرى". فالمخطّط، الذي يتضمّن نحو 9,000 وحدة استيطانية، تعطلّ سابقاً تحت ضغوط واعتراضات دولية، من بينها معارضة إدارة بايدن، قبل أن تعيد الحكومة الحالية دفعه في المسار التخطيطي، حيث عاد مخطّط الـ 9,000 وحدة إلى جدول أعمال اللجنة اللوائية للتخطيط والبناء مطلع عام 2026. وتكمن أهمّيته الجيو-سياسية في موقعه بين قلنديا وبيت حنينا والرام، بما يهدّد التواصل الحضري الفلسطيني بين القدس ورام الله. ويترافق ذلك مع الدفع بمشروع مركز للتراث والطيران في موقع المطار القديم، يتضمّن تخليداً ليوني تنياهو؛ وبذلك يجمع إعادة تشكيل الموقع بين التوسّع الاستيطاني وإعادة إنتاج الرمزية السيادية الإسرائيلية في شمال القدس.³⁸

36. شحادة، امطانس؛ ومحمّد، إكرام. (2025، تشرين الأوّل). البناء في منطقة "E1": منع تواصل جغرافي فلسطيني تنفيذاً لمخطّطات اليمين المتطرّف، ورقة تقدير موقف- [مدى الكرمل](#).

37. Amichay, Rami; & Cornwell, Alexander. (2025, August 14). Israel's Smotrich approves settlement in bid to 'bury' idea of Palestinian state. [Reuters](#); United Nations. (2025, August 20). Secretary-General Warns Settlement Plan in E1 Area of the Occupied West Bank Threatens Two-State Solution. [United Nations](#).

38. Peace Now. (2023, February 6). Government Advances Plans for New Settlement in Qalandiya (Atarot) including 9,000 housing units. [Peace Now](#); WAFA. (2026, May 7). Jerusalem Governorate warns against Israeli plan for heritage project at former Jerusalem International Airport. [WAFA](#).

ويرتبط بذلك ملفّ الخان الأحمر والتجمّعات البدويّة شرق القدس؛ فعلى الرغم من وجود أوامر هدم وإخلاء وقرارات قضائيّة سابقة، ظلّ التنفيذ مؤجّلاً لسنوات في ظلّ الضغوط الدوليّة. غير أنّ الملفّ عاد بعد عام 2022 إلى مركز النقاش الحكوميّ والسياسيّ، مع تصاعد الضغوط لتنفيذ الإخلاء وربطه بمشروع E1. ولا تقتصر دلالة ذلك على تهديد تجمّع بدويّ بالإخلاء، بل تمتدّ إلى فتح المجال الجغرافيّ بين القدس ومعاليه أدوميم، وتقليص الوجود الفلسطينيّ على امتداد المحور الاستيطانيّ شرق المدينة.³⁹

وتندرج هذه المشاريع ضمن تسارع أوسع في النشاط الاستيطانيّ؛ إذ يشير تقرير أمميّ حديث إلى أنّ السلطات الإسرائيليّة دفعت أو أقرّت مخطّطات لـ 36,973 وحدة سكنيّة في مستوطنات الضفّة الغربيّة، بما في ذلك القدس الشرقيّة. كذلك تشير معطيات منظمات متابعة إسرائيليّة إلى مستويات غير مسبقة من الدفع بالمخطّطات والوحدات الاستيطانيّة منذ عام 2022. وبذلك، لا تمثّل ملفّات E1 وعطروت والخان الأحمر حالات منفصلة، بل تندرج ضمن تحوّل أوسع من التوسّع التدريجيّ إلى تسريع إعادة تشكيل المجال الجغرافيّ المحيط بالقدس.⁴⁰

وبذا، تكشف مشاريع "القدس الكبرى" طبيعة التحوّل في سياسة الحكومة الحاليّة؛ فهي لم تنشئ هذه المشاريع من الصفر، وإنّما أعادت تفعيل مشاريع مجمّدة أو مؤجّلة، ودفعتها في اتجاه مراحل أكثر تقدّمًا. فإذا كان الأقصى يمثّل الصراع على الرمز والسيادة، والهدم على السكن، وتسوية الأراضي على المملكيّة، والمؤسّسات والتعليم على المجال المؤسّسيّ والمعرفيّ، فإنّ "القدس الكبرى" تمثّل الصراع على المجال الجغرافيّ للمدينة. ومن خلال E1 وعطروت والخان الأحمر، تعمل الحكومة، ولا سيّما الصهيونيّة الدينيّة، على تعزيز الحزام الاستيطانيّ حول القدس وقطع امتدادها الفلسطينيّ نحو الضفّة الغربيّة، بما ينقل "القدس الكبرى" من مشاريع متفرّقة ومؤجّلة إلى مسار جغرافيّ وسياسيّ أكثر تسارعًا.

39. AP. (2026, May 19). Israeli minister orders West Bank hamlet evicted after hearing he may face arrest warrant overseas. [AP](#).

40. OHCHR. (2026, March 17). Israel's settlement expansion drives mass displacement in West Bank: UN report. [OHCHR](#).

الجدول (10): مؤشرات إعادة تحريك المشاريع الإستراتيجية في محيط القدس بعد عام 2022

المشروع	الوضع السابق	التطور بعد عام 2022	المؤشر الكمي/الإجرائي	الدالة الجيو-سياسية
E1 شرق القدس	مشروع ظلّ متعثرًا/ مقيّدًا لسنوات بفعل الاعتراضات الدوليّة	إعادة دفع مخططاته إلى مراحل تخطيطيّة أكثر تقدّمًا	المصادقة على مخطّطين يتضمّنان 3,401 من الوحدات الاستيطانيّة	تعزيز الاتّصال بين القدس ومعالیه أدوميم وتهديد التواصل الجغرافيّ الفلسطينيّ بين شمال الضفّة وجنوبها
عطروت/ مطار القدس	مخطّط متعثر لم يصل إلى المصادقة النهائيّة	إعادة بحث المخطّط وطلب استكمالات تخطيطيّة وبيئيّة، بالتوازي مع قرار حكومي بتشكيل فريق مشترك بين الوزارات لفحص إمكانيات تطوير موقع مطار عطروت التاريخي	نحو 9,000 وحدة استيطانيّة على مساحة تبلغ 1,243 دونمًا، بالتوازي مع الدفع بمشروع لتطوير موقع المطار التاريخي	تعزيز الامتداد الاستيطانيّ شمال القدس والتأثير في التواصل الحضريّ الفلسطينيّ بين القدس ورام الله
الخان الأحمر	أوامر هدم وإخلاء وقرارات قضائيّة سابقة ظلّ تنفيذها مؤجّلًا	الانتقال من تأجيل التنفيذ إلى توجيه سياسيّ مباشر بالمُضيّ في الإخلاء	توجيه سموطريتش في 19 أيار 2026 الإدارة المدنيّة لاتّخاذ الإجراءات اللازمة لإخلاء الخان الأحمر	تقليص الوجود الفلسطينيّ في المحور الشرقيّ وتعزيز التواصل الجغرافيّ بين القدس ومعالیه أدوميم ضمن مجال E1

المصدر: إعداد الباحث استنادًا إلى وثائق وتقارير التخطيط المتعلقة بمشروع E1 وعطروت، وتقارير الأمم المتّحدة بشأن التوسع الاستيطانيّ والخان الأحمر، والمصادر المشار إليها في هذا القسم.⁴¹

41. Peace Now. (2025, August 18). Hearing on Final Approval to the E1 Plan and Advancing a Total of 3,753 Housing Units in the West Bank. [Peace Now](#); OHCHR. (2026, May 22). Israel must halt forcible displacement of Khan Al Ahmar and settlement expansion in E1. [OHCHR](#);

حكومة إسرائيل. (2025، 26 أيار). إنشاء فريق مشترك بين الوزارات لتطوير مواقع التراث القومي - مطار عطروت وموشاف عطروت ومتحف روكفلر في القدس: قرار الحكومة رقم 3059. [حكومة إسرائيل](#). [بالعبرية]

خاتمة

طرحت هذه الورقة تساؤلاً محورياً حول أثر صعود اليمين الديني-القومي إلى الحكم في إسرائيل منذ عام 2022 في تعميق أسرلة القدس، وما إذا كانت سياسات الحكومة الحالية تمثل قطيعة مع السياسات السابقة أم تسريعاً وتحولاً في آلياتها. وتدعم نتائج الدراسة فرضيتها الأساسية بأن هذه الحكومة -وعلى وجه الخصوص مع صعود الصهيونية الدينية والتيار الكهاني إلى مواقع صنع القرار- لم تستحدث معظم أدوات الأسرلة، بل سرّعت توظيفها، ووسّعت نطاقها، وعزّزت التكامل بينها. ومن ثم فإن خصوصية مرحلة ما بعد عام 2022 لا تكمن في ظهور مشروع جديد كلياً، بل في انتقال سياسات قائمة ومتفرقة، وبعضها كان مقيّداً أو مؤجّلاً، إلى نمط حكم أكثر تكاملاً واندفاعاً نحو إعادة تشكيل المدينة.

وتُظهر المقارنة بين الفترتين أنّ هذا التحول لم يقتصر على المستوى السياسي أو الخطابي، بل انعكس في مؤشرات قابلة للقياس؛ فقد ارتفع متوسط أعداد المقيمين للمسجد الأقصى بنسبة مقدارها 73.8% في فترة الأعوام 2023-2025 مقارنة بالفترة 2018-2022، ويبقى الارتفاع بنسبة مقدارها 57.3% حتى عند استبعاد سنة 2020 الاستثنائية، كما ارتفع متوسط هدم المنشآت الفلسطينية في القدس الشرقية بـ 31.8%. وفي التعليم، تزامن التوسع في اعتماد المنهاج الإسرائيلي مع ربط إنشاء المدارس والصفوف الجديدة بالمسار التعليمي الإسرائيلي، بينما أعيد في محيط المدينة دفع مشاريع إستراتيجية ظلت لسنوات متعثرة أو مقيّدة، وفي مقدمتها مشروع E1، الذي وصل إلى المصادقة على مخطّطين يضمّان 3,401 من الوحدات الاستيطانية، إلى جانب إعادة دفع مخطّط عطروت الذي يتضمّن نحو 9,000 وحدة. وتتقاطع هذه المؤشرات مع توسيع مشروع تسوية الأراضي، وإعادة تفعيل ملفات مصادرة قديمة، واستهداف المؤسسات الفلسطينية والأونروا، وهو ما يكشف أنّ التغيير بعد عام 2022 لم يكن كمّياً فقط، بل شمل توسيع مجالات تدخل الدولة وربط أدوات كانت تعمل سابقاً في مسارات أكثر انفصالاً.

وتشير النتائج، في المحصلة، إلى أنّ الدلالة الأبرز لمرحلة ما بعد عام 2022 تتمثل في تعاظم التداخل بين الأيديولوجيا الدينية-القومية وأدوات الدولة ومؤسساتها. فالأقصى يكشف تحولاً في إدارة المجال الديني والسيادي، والهدم والإخلاء يعيدان تشكيل السكن والحيّز العمراني، وتسوية الأراضي والمصادرة تمسّان ببنية الملكية، واستهداف الأونروا والمؤسسات الفلسطينية يضيق المجال المؤسسي، فيما يعمل التعليم على إعادة تشكيل المجال المعرفي، وتعيد مشاريع "القدس الكبرى" رسم علاقة المدينة بمحيطها الفلسطيني. ولا تعمل هذه المسارات بمعزل بعضها عن بعض، بل تتراكم آثارها في إنتاج واقع سياسي ومكاني وقانوني جديد في القدس.

وعلى ذلك، تخلص الدراسة إلى أنّ خصوصية الحكومة الإسرائيلية (2022 - 2026) لا تتمثل في إنشاء مشروع أسرلة القدس، بل في تسريع مساراته، وتوسيع نطاقه، وتعزيز التكامل بين أدواته، ونقل عدد من المشاريع والسياسات من حالة التأجيل أو التقييد إلى مراحل أكثر تقدماً في التخطيط والتنفيذ. وبذا، يبدو التحول الأهم انتقالاً من إدارة السيطرة على القدس عبر أدوات متفرقة إلى محاولة ترسيخ واقع أكثر مؤسسية واستدامة، وأكثر صعوبة في التراجع عن آثاره القانونية والمكانية والسياسية مستقبلاً.

